العنف المبني على النوع الاجتماعي الواقع على النساء والفتيات في ظل حرب الابادة الجماعية في قطاع غزة والضفة الغربية

بمناسبة حملة "16" يوماً العالمية لمناهضة العنف ضد النساء

تشرين ثاني /2025

تقديم

يشكل العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات أحد أخطر افرازات العدوان الإسرائيلي وحرب الابادة الجماعية المدمرة على قطاع غزة، وسياسات الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس، فالحرب لا تكتفي باستهداف النساء والفتيات بالقتل والنزوح وفقدان المأوى، بل تعيد إنتاج أنماط أعمق من السيطرة والعنف في الأسرة والمجتمع ومراكز الإيواء وسوق العمل والفضاء الرقمي، فتصبح النساء والفتيات في مواجهة أشكال متعددة من الانتهاكات الخطيرة لمجرد كونهن نساء.

يركز هذا التقرير على العنف المبني على النوع الاجتماعي بوصفه خيطاً ناظماً لكل ما تتعرض له النساء والفتيات الفلسطينيات اليوم: العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي، والعنف الرقمي، والعنف في بيئة العمل، والعنف الذي تتعرض له الأسيرات والقاصرات في سجون الاحتلال والناجيات من الاعتقال ايضاً، إلى جانب ما تولده الحرب من ظروف قسرية من نزوح، واكتظاظ في مراكز الإيواء، وانهيار الخدمات والمؤسسات التي تقدم خدمات الحماية والرعاية، كل ذلك يزيد من احتمالات العنف داخل البيت وخارجه. ويستعرض هذا التقرير ابرز ما توصلت اليه الدراسات التي نفذت مؤخرا من قبل بعض المؤسسات الدولية والمحلية من نتائج حول العنف الذي تعرضت له النساء والتفيات في اماكن النزوح، مع استعراض موجز لابرز نتائج مسح العنف الذي نفذ قبل الحرب (2019) لتوضيح كيف فاقمت الحرب من العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل خطير جدا.

وفي هذا السياق، تضطلع وزارة شؤون المرأة بدور مركزي في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي ورصده والتصدي له. فالوزارة هي الجهة المرجعية في إعداد وتنفيذ **الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2023–2030**، وقد أنشأت لهذا الغرض **المرصد الوطني لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي** كمنصة وطنية لتجميع بيانات العنف وتحليلها ورصد اتجاهاتها الزمنية والجغرافية، بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والوزارات والمؤسسات الرسمية، ومراكز الإرشاد والملاجئ، وشركاء الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني. ويُستخدم ما ينتجه المرصد من مؤشرات وتحليلات لتوجيه السياسات والبرامج والخطط التنفيذية، بما في ذلك خطط الطوارئ المرتبطة بالحرب على غزة والضفة.

كما تقود الوزارة اللجان الوطنية والقطاعية لمناهضة العنف ضد المرأة، وتعمل مع الشركاء على تطوير منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي عبر مسارات متوازية: مراجعة التشريعات وإعداد قوانين وسياسات أكثر حماية للنساء، وفي مقدمتها مشروع قانون الاحوال الشخصية، وتطوير نظام التحويل الوطني لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وبروتوكولاته، خاصة في حالات الأزمات والنزاعات، وتعزيز الخدمات القانونية والاجتماعية والنفسية للناجيات، بما يشمل الأسيرات والمحررات والنازحات والنساء المعيلات

للأسر. كما تضطلع الوزارة بدور قيادي في تنفيذ الخطة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات اللاحقة حول المرأة والسلام والأمن، بما يربط بين حماية النساء من العنف المبني على النوع الاجتماعي وضمان مشاركتهن في جهود المساءلة وإعادة الإعمار وبناء السلام.

تصدر وزارة شؤون المرأة هذا التقرير في إطار حملة "16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء"، ليسلّط الضوء بشكل خاص على واقع العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تتعرض له النساء والفتيات الفلسطينيات في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، ويعرض ملامح الاستجابة الوطنية التي تقودها الوزارة وشركاؤها، ويدعو إلى تعزيز منظومة الرصد والحماية والمساءلة، وإلى تحرك فعّال على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لضمان حق الفلسطينيات في حياة خالية من العنف، وفي الأمن والكرامة والعدالة.

منى الخليلي

وزيرة شؤون المراة

ملخص تنفيذي

يشخص هذا التقرير واقع العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات وكيف انه تفاقم بصورة مرعبة في مخيمات الاجئين واماكن النزوح عل نحو خاص نتيجة لما افرزته حرب الابادة الجماعية على مدار اكثر من عامين من ظروف معيشية صعبة وحالة من الدمار الواسع لمعظم المباني السكنية في قطاع غزة وما ترتب عليها نزوح الاف النساء والفتيات قسرا من بيوتهن واللجوء في الخيام واماكن النزوح المكتظة التي تنعدم فيها مقومات الحياة وتنعدم فيها الخصوصية، وكذلك ما تسببت به حرب التجويع وفقدان المواد الاساسية الى لجوء النساء الى مراكز المساعدات المكتظة وتعرضهن الى الاعتداءات والعنف بمختلف اشكاله فيما يشكل انتهاكا جسيما لكرامتهن الانسانية، اضافة الى ما تعرضت له النساء في مخيمات شمال الضفة الغربية من عنف زادت حدته بسبب الظروف المعيشة التي نتجت عن نزوحهن من بيوتهن في المخيمات التي قام الاحتلال الاسرائيلي باجتياحها منذ حوالي التسعة اشهر وهدم مئات المنازل فيها ومنع سكانها من العودة الى بيوتهم. كما يسلط التقرير على العنف الالكتروني الذي تتعرض له النساء والفتيات بناء على ما يتوفر من بيانات اخرها مسح نفذ عام 2023 اضافة الى التدخلات السياسياتية التي تضطلع بها وزارة المراة لحماية النساء من العنف، ويتناول التقرير المحاور الرئيسية التالية، ويمكن تلخيص أبرز نتائجها على النحو الآتي:

المحور الاول: العنف المبني على النوع الاجتماعي في المخيمات ومراكز الإيواء في قطاع غزة

- أدى تدمير نحو 330500 وحدة سكنية، منها نحو 102067وحدة سكنية تضررت بشكل بليغ بحيث اصبحت غير قابلة للسكن أدى إلى فقدان المأوى لأكثر من 288 ألف أسرة اضطرت للعيش في مراكز إيواء وخيام ومبانٍ مدمرة، مع نزوح شبه كامل للسكان، إذ اضطرت 99٪ من الأسر للنزوح مرة واحدة على الأقل، و28.7٪ من النساء للنزوح أكثر من سبع مرات .
- عاشت 94٪ من النساء النازحات في أماكن غير ملائمة، بين خيام وشوارع ومرافق تعليمية ومبانٍ متضررة، وأفادت 97٪ منهن بفقدان الخصوصية بشكل كامل، الأمر الذي خلق بيئة خصبة للعنف والتحرش والاستغلال .
- 93.8٪ من النساء تعرضن لشكل واحد على الأقل من العنف خلال الحرب، و90٪ أفدن بتزايد حدته مقارنة بما قبل العدوان، وتوزعت أنماط العنف بين اللفظي (97.9٪)، والنفسي (90.4٪)، والاقتصادي (52.2٪)، إلى جانب حالات استغلال وانتهاك جنسي مرتبطة ببعض مقدمي الخدمات الإنسانية .
- ظل التبليغ عن العنف محدوداً، إذ التزمت 46.5٪ من الناجيات بالصمت بدافع الحفاظ على الأسرة أو الخوف من الوصم أو من زيادة العنف أو لعدم معرفة مسارات الشكوى، وارتبط ذلك بآثار نفسية وسلوكية عميقة، من بينها العزلة الاجتماعية لدى 70.4٪ من النساء، وارتكاب العنف تجاه الآخرين بنسبة 50.7٪، والتفكير في الانتحار لدى 8.3٪ منهن .

- يبرز التقرير أزمة خاصة تتعلق بنحو 700 ألف امرأة وفتاة في سن الحيض واجهن نقصاً حاداً في مستلزمات النظافة وغياب مرافق صحية ملائمة، اضطر النساء للجوء الى بدائل غير آمنة.

المحو الثاني: العنف المبني على النوع الاجتماعي في مخيمات شمال الضفة الغربية

- تعيش النساء في مخيمات الشمال حالة مستمرة من التوتر والخوف بسبب الاقتحامات المتكررة، والدمار الواسع، وانعدام الأمن، ما انعكس في اضطرابات نفسية مزمنة مثل الأرق، والقلق، وفقدان الشعور بالأمان، والعزلة عن المجتمع .
- أظهرت المعطيات الميدانية زيادة في العنف المبني على النوع الاجتماعي، خاصة العنف اللفظي والجسدي والنفسي داخل الأسرة من الزوج أو أهل الزوج، وكذلك من بعض مقدمي الخدمات، نتيجة ازدحام المساكن وانعدام الخصوصية وارتفاع منسوب التوتر داخل المنازل .
- تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع البطالة والفقر في المخيمات أسهما في تصعيد العنف، وقلّصا قدرة النساء على طلب المساعدة أو الوصول إلى الخدمات الصحية والقانونية، ما يهدد بترسيخ دوائر عنف ممتدة الأثر نفسياً واجتماعياً على النساء والفتيات .

المحور الثالث: العنف الالكتروني

- النساء يتعرضن لأنواع مختلفة من العنف الإلكتروني، مثل التحرش، التهديد، الابتزاز، واستغلال الصور والبيانات الشخصية.
- حوالي 10٪ من النساء (15–64 سنة) أبلغن عن تعرضهن لعنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي.(مسح العنف،2019)
- 8٪ من النساء أبلغن عن تعرّضهن لعنف عبر الاتصالات الهاتفية.
- يكشف مسح تكنولوجيا المعلومات (2023) عن تعرض النساء لانماط اخرى العنف الرقمي مثل الاحتيال الرقمي، سرقة الهوية، وانتهاك الخصوصية.
- هناك قسم من النساء لا يملكن معرفة كافية بماهية العنف الإلكتروني، أو بحقوقهن القانونية، أو بآليات الشكوى المتاحة.، (اذ كشف المسح ان هناك 15.5% من الإناث لا يعرفن ما إذا كانت أجهزتهن تحتوي على برامج حماية)،
- مازالت ثقافة الخوف من "العار" و"الفضيحة"، مع ضعف الوعي، تجعل كثيراً من النساء يلتزمن الصمت ولا يبلغن عن الانتهاكات ولا يطلبن الحماية.

1. العنف القائم على النوع الاجتماعي في المخيمات ومراكز الإيواء في قطاع غزة

ادى العدوان الاسرائيلي الى احداث تدمير واسع في المباني السكنية حيث قام بتدمير 330500 وحدة سكنية منها 102067 فيما تضررت بقيت المباني بشكل بليغ بحيث اصبحت غير قابلة للسكن[1] مما ادى الى فقدان الماوى لاكثر من 288 الف اسرة فلسطينية، اضطرت الى العيش في مراكز الإيواء والخيام مما خلق واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية حدة في تاريخ المنطقة، إذ تسببت الحرب في نزوح جماعي شبه كامل للسكان، فأُجبرت نحو 99% من الأسر على النزوح مرة واحدة على الأقل، في حين اضطرت 28.7% من النساء إلى النزوح أكثر من سبع مرات خلال فترة حرب الابادة الجماعية .(OCHA, 2024) هذا النزوح المتكرر وما رافقه من اكتظاظ شديد وفقدان للخصوصية خلق بيئة اجتماعية غير آمنة، خاصة للنساء والفتيات، اللاتي وجدن أنفسهن في خيام أو مدارس وجامعات تحولت إلى ملاجئ طارئة، تفتقر إلى أدنى مقومات الخصوصية والكرامة الإنسانية، وتشير التقارير والدراسات التي نفذتها المؤسسات الدولية إلى أن 94% من النساء النازحات عشن في أماكن غير ملائمة، موزعة بين الخيام والشوارع، والمرافق التعليمية، والمباني المدمرة يحيث أفادت 97% منهن بفقدان شعورهن بالخصوصية بشكل كامل.(UNFPA, 2024)

في ظل هذه الظروف المأساوية تصاعدت ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل غير مسبوق، فقد أظهرت بيانات المسوح الميدانية أن 93.8% من النساء تعرضن لأحد أشكال العنف خلال الحرب، وأن 90% منهن أشرن إلى زيادة حدة العنف مقارنة بما قبل الحرب (UNFPA,2024) وتنوعت أنماط العنف بين اللفظي (97.9%)، والنفسي (90.4%)، والاقتصادي المتمثل في الحرمان من الموارد (52.2%)، وهو النمط الذي أصبح أكثر شيوعاً خلال الأزمة بسبب فقدان مصادر الدخل والاعتماد الكامل على المساعدات الإنسانية. وكان الزوج هو المعتدي الرئيسي في 63.8% من الحالات، بينما شكل أفراد الأسرة غير الشركاء 36% من مرتكبي العنف، كما سُجلت حوادث مقلقة للاستغلال والانتهاك الجنسي من قبل بعض العاملين في المجال الإنساني أو مقدمي الخدمات، بنسبة بلغت 31.6% من الحالات الموثقة.

ورغم تفاقم الظاهرة، بقيت معدلات التبليغ منخفضة للغاية، إذ التزمت 46.5% من الناجيات بالصمت خوفاً من تفكك الأسرة (77.5%) أو من الوصم الاجتماعي (37.2%)، مما يعكس حجم القيود الاجتماعية والنفسية التي تحيط بالنساء في بيئة النزوح. كما أدت هذه الممارسات إلى آثار سلوكية ونفسية خطيرة، أبرزها الانعزال الاجتماعي لدى 70.4% من النساء، وارتكاب العنف ضد الآخرين، ولا سيما الأطفال، بنسبة 50.7%، إضافة إلى أن 8.3% من النساء فكّرن في الانتحار أو حاولنه نتيجة الضغط النفسي الشديد.

[1] https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1408/Default.aspx

اغلب الوقائع حدثت داخل المنزل/الخيمة (82.9%) مع حضور ملحوظ للمخيمات/الملاجئ ونقاط التوزيع. وفي دراسة اخرى (UNFPA, 2025) [2] كشفت ان الحرمان من الموارد والخدمات هي من اكثر الانماط شيوعا المبلغ عنها في نيسان–أيار 2025، مع رصد نقص حاد في الإبلاغ عن الاغتصاب، وذلك لاسباب تعواد الى التقاليد الاجتماعية والخوف من الانتقام وتصاعد العنف اضافة الى نقص المعرفة بمسارات الابلاغ، وهذا ما يفسر الفجوة بين الواقع والارقام الرسمية.

أسباب التزام الناجيات بالصمت بالإضافة إلى الحفاظ على الأسرة والخوف من الوصم، تشمل دوافع الصمت ما يلي:

- 39.9% الخوف من زيادة العقاب والسيطرة من المعتدي.
- 37.2% عدم معرفة لمن يلجأن وكيف يتصرفن.
- 24.3% الاعتياد على العنف.
- 17% الخوف من الطلاق.

مرتكبو العنف المبني على النوع الاجتماعي:

اما بالنسبة لمرتكبي هذه الاعتداءات حسب هذه الدراسات فكانوا الازواج والاقارب بصورة رئيسية، اضافة الى ارتفاع دور الاقارب غير الشركاء وذلك بدافع التوترات داخل الاسرة. وكان العاملون في مجال الاغاثة من مرتكبي هذه الاعتداءات ولكن بنسب ضئيلة.

اسباب العنف المبني على النوع الاجتماعي:

1. الاكتظاظ وفقدان الخصوصية في الملاجئ.
2. الاعتماد على المساعدة وندرة الموارد.
3. تفكك شبكات لحماية الرسمية وغير الرسمية بسبب النزوح.
4. والضغط الاقتصادي/الجوع.
5. أزمة النظافة الشهرية بوصفها قضية حماية.

فيما أسهم النزوح وفقدان الخصوصية وتدهور الظروف الاقتصادية في تصاعد حالات الزواج المبكر والإجباري بين الفتيات. فقد دفعت الأوضاع المعيشية الصعبة وانعدام الأمان بعض الأسر إلى تزويج بناتهن في سن مبكرة كوسيلة لتخفيف الأعباء المادية أو لتوفير "الحماية" من التحرش والاعتداء الجنسي داخل المخيمات والملاجئ. كما أن الفتيات ذوات الإعاقة اللواتي نزحت مراراً تعرضن لمخاطر أعلى للزواج المبكر بسبب ضعف آليات الحماية وانعدام الخصوصية.(UNFPA, 2024)

[2] GBV Area of Responsibility (AoR). (2025). *Gender-based violence trends analysis: Gaza (April–May 2025)*.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نحو 700 ألف امرأة وفتاة في سن الحيض واجهن نقصاً حاداً في مستلزمات النظافة الشخصية، في ظل غياب المرافق الصحية الملائمة، ما اضطر الكثيرات لاستخدام وسائل بدائية وغير آمنة زادت من احتمالات التعرض للتحرش أو العنف أثناء تلبية احتياجاتهن الطبيعية. كما أدى انهيار آليات الحماية، مثل الملاجئ الآمنة وخطوط الدعم النفسي والاجتماعي، إلى تفاقم هشاشة النساء والفتيات، خصوصاً ذوات الإعاقة والأرامل وكبيرات السن.(UN OCHA OPT, 2024).

2. الأثار الصحية والنفسية للعنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تتعرض له النساء في قطاع غزة

يترك العنف الذي تتعرض له النساء على اساس النوع الاجتماعي اثارا نفسية وسلوكية متعددة منها: الانسحاب الاجتماعي، ونوبات قلق للعنف المبني واضطراب نوم، وسلوك عنيف تجاه النفس أو الآخرين، وحتى التفكير بالانتحار لدى نسبة ليست قليلة وفقا لنفس الدراسة المشار اليها، ورغم أن 912.2% ممّن طلبن المساعدة تلقين خدمة، فان هناك 78.2% افدن ان الخدمة لا تلبي الاحتياج بالكامل، لأسباب تشمل الكلفة، وصعوبة الحركة، ونقص الخصوصية والخوف من المساس بالكرامة، وعدم قدرة مقدمي الخدمات على التواجد في جميع المناطق. وقد نتج عن ذلك ما يلي[3]:

- 70.4% سلوك انطوائي وتجنب الحديث مع الآخرين.
- 50.7% .ارتكاب العنف ضد الآخرين (خاصة الأطفال).
- 35.2% الإهمال الذاتي وإهمال المحيطين بهن.
- 8.3% التفكير في الانتحار أو محاولته.

وبذلك يمكن القول إن النزوح القسري، وفقدان الخصوصية، والضغط الاقتصادي، وانهيار أنظمة الحماية الاجتماعية شكلت مجتمعة بيئة خصبة لتصاعد العنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاع غزة، ما جعل النساء والفتيات يدفعن الثمن الأكبر للحرب ليس فقط من حيث فقدان الأمان الجسدي، بل أيضاً عبر التهديد المستمر لكرامتهن وحقوقهن الأساسية.

3. العنف المبني على النوع الاجتماعي في مخيمات شمال الضفة الغربية

وقد نتج عن كل هذه الظروف تدهوراً كبيراً في الصحة النفسية والجسدية لدى النساء في مخيمات شمال الضفة الغربية تدهور الصحة النفسية والجسدية، حيث تعرضت النساء لاضطرابات نفسية مزمنة ناتجة عن التوتر والخوف المتواصلين مثل :الأرق، والقلق، والخوف الدائم، والعصبية المفرطة. كما تزايدت حالات المشاجرات بين افراد العائلة بسبب الضغط النفسي الشديد والصدمات التراكمية التي كانت نتيجة للظروف المعيشية

[3] GBV Area of Responsibility (AoR). (2025). *Gender-based violence trends analysis: Gaza (April–May 2025)*.

والصحية والاقتصادية الصعبة التي تواجهها النساء. وقد ظهر ذلك من خلال ما وثقته الدراسة من احوال لهؤلاء النساء[4]:

- منهن من اصبحت في "عزلة عن المجتمع"
- منهن من فقدت الأمان والسكينة.
- منهن من عانين من فقدان الشهية .
- فقدان الرغبة في التعامل مع أي أحد بسبب ما مرت به من عنف نفسي وجسدي.
- كما عانت النساء ايضا من العنف على اساس النوع الاجتماعي:

كما كشفت الدراسة بان ظروف النزوح وما ترتب عليها من فقدان النساء لاماكن سكناهن وما خلقته الظروف الجديدة من تزاحم وانعدام الخصوصية ادى كل ذلك الى زيادة تعرض النساء للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بأشكاله المختلفة (اللفظي والجسدي والنفسي)، سواء داخل الأسرة (من الزوج أو أهل الزوج) أو من قبل بعض مقدمي الخدمات.

كما ادى تفاقم الاوضاع الاقتصادية وتدهو الظروف المعيشية نتيجة لارتفاع معدلات البطالة والفقر في المخيمات الى تصاعد العنف اللفظي والجسدي. وكل ذلك يترك اثار نفسية لدى النساء والفتيات على المدى البعيد، ويحتاج الى تدخلات عاجلة لمواجهة هذه المشاكل ومنع حدوثها ومعالجة اثارها.

4. قراءة تحليلية لنتائج مسح العنف (2019) بالمسوحات (2024-2025)

تظهر نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني لعام 2019 للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن العنف المبني على النوع الاجتماعي كان ظاهرة واسعة الانتشار حتى قبل الحرب على غزة وتصاعد العدوان في الضفة الغربية. حيث ان 59.3% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (15-64 سنة) تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف من قبل الأزواج خلال الاثني عشر شهراً السابقة للمسح، مع نسب أعلى بكثير في قطاع غزة، اذ بلغت (70.4% في قطاع غزة مقارنة بـ 52.3% في الضفة الغربية). كما كان العنف النفسي هو الشكل الأكثر شيوعاً بنسبة 57.2٪ يليه العنف الاقتصادي (20.5٪) ثم الجسدي (18.5٪) والجنسي (9.4٪)، في حين تعرضت نحو 9.8٪ من النساء للعنف في أماكن خارج المنزل كالشارع والعمل ومؤسسات التعليم، كما أشار المسح نفسه إلى انخفاض مستويات الإبلاغ الرسمي عن

[4] دراسة بعنوان "واقع النساء النازحات في شمال الضفة الغربية" تنفيذ جمعية النجدة ومدرسة الامهات، بتمويل من منظمة الامم المتحدة للمراة، (2025)

العنف، وضعف اللجوء إلى المؤسسات، ووجود فجوة ثقة بين النساء والجهات المسؤولة عن الحماية، وهي عناصر تبين انها تفاقمت بصورة ملحوظة خلال الحرب.[5].

ومع اندلاع حرب الابادة الجماعية على قطاع غزة والضفة الغربية على مدار عامين متواصلين وان تراجعت حدتها في الفترة الاخيرة ، الا ان الانتهاكات الاسرائيلية وآثارها ما زالت قائمة، فان دراسة تكشف دراسة UNFPAحول العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء أثناء الحرب على غزة 2023–2024 عن انتقال خطير في حجم وحدة العنف، حيث تشير النتائج إلى أن نحو 96–97٪ من النساء اللواتي شملتهن الدراسة تعرضن لشكل من أشكال العنف قبل الحرب أو خلالها، أن أكثر من 90٪ منهن تعرضن للعنف خلال فترة الحرب نفسها، وكان الحرمان من الموارد والخدمات الأساسية كأحد أكثر أشكال العنف شيوعاً، إلى جانب العنف النفسي والجسدي والاقتصادي والجنسي. كما تظهر الدراسة أن غالبية النساء النازحات يعشن في خيام أو مبانٍ متضررة أو مدارس مكتظة، مع فقدان شبه كامل للخصوصية وشعور عارم بعدم الأمان، مما يخلق بيئة خصبة للعنف والتحرش والاستغلال داخل الأسرة وفي مراكز الإيواء ونقاط توزيع المساعدات الإنسانية.

وتؤكد تحليلات (GBV AoR)خلال 2024–2025 الاتجاه نفسه، إذ تسجل ارتفاعاً حاداً في حالات العنف المرتبط بحرمان النساء من الغذاء والماء والدواء والمأوى، وتزايد البلاغات عن الاستغلال والاعتداء الجنسي في سياق المساعدات الإنسانية، مع استمرار ضعف الإبلاغ عن العنف الجنسي تحديداً بسبب الخوف من الوصمة والانتقام وغياب آليات آمنة للشكاوى.

اما على المستوى النفسي فانه وفقا لمسح 2019 فان العنف الأسري ترك آثاراً سلبية عميقة على صحة النساء النفسية والاجتماعية، حيث أفادت نسبة كبيرة من النساء المعنفات بان حالتهن النفسية تأثرت بشكل كبير وانعكس ذلك على قدرتهن على العمل أو الدراسة، وهو ما يشير إلى أن العنف كان يؤثر سلباً على مشاركة النساء الاقتصادية والاجتماعية ويضعف قدرتهن على الصمود. في المقابل، تكشف دراسة مفتاح حول أثر الفقدان على النساء في الأرض الفلسطينية المحتلة (2024)[6] عن مستوى جديد من الصدمة الجماعية، إذ تتناول تأثير فقدان الأزواج والأبناء والمنازل ومصادر الرزق على النساء، وتبيّن أن الفقدان المتكرر يولّد حالة ممتدة من الحزن العميق والاكتئاب والقلق المزمن والعزلة الاجتماعية، ويؤدي إلى تغيّر نمط الحياة داخل

[5] من الناحية العلمية المقارنة ليست في محلها حيث ان منهجية الدراسة وحجم العينة يختلف بين المسوحات المذكور 2019 ومسوحات 2024–2025 ، الا ان الهدف من بناء هذاالتحليل فهم الوضع القائم ومقارنته بصورة عامة بما كان عليه الحال قبل الحرب ولو بشكل جزئي، وخاصة في ظل عدم اجراء دورة محدثة لمسح العنف الذي نفذ في العام 2019 .

[6] الريس، ناصر (2024): أثر الفقدان على النساء في الأرض الفلسطينية المحتل، .مفتاح – المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية.، ام الله، فلسطين.

الأسر، وتراجع المشاركة في الحياة العامة، وازدياد الضغط النفسي داخل الأسرة، بما في ذلك توتر العلاقات وارتفاع احتمالات العنف المنزلي.

من الناحية التحليلية، يمكن قراءة العلاقة بين مسح 2019 ومسوح 2024– التي استهدفت عينات من النساء في مخيمات النزوح 2025 على أنها انتقال من عنف مجتمعي وأسري إلى انفجار للعنف المبني على النوع الاجتماعي في سياق الإبادة والنزوح والتجويع.، فأنماط العنف التي رصدها مسح 2019 – خاصة العنف النفسي والاقتصادي داخل الأسرة، وضعف الإبلاغ، والعنف في الأماكن العامة تضاعفت بشكل خطير في ظل ما افرزته حرب الابادة الجماعية من فقدان للدخل والمعيل، وفقدان المسكن والخصوصية، والاكتظاظ في المخيمات ومراكز الإيواء، وانقطاع الخدمات الصحية والنفسية، وتوسع دائرة الجهات التي قد تمارس العنف أو تستغل حاجة النساء وضعفهن.

5. العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات

يعد الفضاء الرقمي انعكاساً للواقع الاجتماعي، حيث تعكس السلوكيات السلبية في هذا الفضاء أزمة أخلاقية وتربوية وتراجعاً في القيم المجتمعية. وتشير الدراسات إلى أن التحول نحو ارتكاب التحرش الرقمي، خاصة من قبل الذكور، يرتبط بالشعور بالأمان الزائف الذي توفره المنصات الإلكترونية، إذ يمكن للجاني الاختباء خلف هوية مجهولة، ما يخلق مناخاً آمناً لممارسة العنف القائم على النوع الاجتماعي دون خوف من العقاب أو انكشاف الهوية. في المقابل، لا تزال النساء والفتيات الفلسطينيات يعانين من عوامل ردع اجتماعية وثقافية تمنعهن من الإبلاغ عن التحرش، إذ يرتبط التصريح بالتعرض للعنف الرقمي بمفهومي "العار" و"الفضيحة"، مما يعزز ثقافة الصمت ويترك الضحايا فريسة للانتهاك دون حماية. إضافة إلى ذلك، تخشى العديد من النساء والفتيات تقديم الشكوى للجهات المختصة حفاظا على خصوصياتهن، ما يدفع كثيرات إلى العزوف عن طلب الحماية أو العدالة.

تتعمق هذه الأزمة بسبب ضعف الوعي الرقمي لدى النساء والفتيات، إذ تفتقر الكثير منهن إلى المهارات التقنية الأساسية لتأمين حساباتهن الشخصية ومعرفة آليات الحماية والخصوصية والاطلاع على حقوقهن الرقمية. ويضاف إلى ذلك غياب التوعية المجتمعية الشاملة حول مظاهر العنف الرقمي، ما يخلق بيئة خصبة لاستمرار هذه الجرائم بلا رادع فعال سواء على المستوى القانوني أو الاجتماعي. وعلى الرغم من الفرص الهائلة التي تتيحها التكنولوجيا للنساء والفتيات، إلا أنها تحمل أيضاً مخاطر وتحديات تستوجب التنبه والتعامل معها بجدية لحماية هذه الفئة من المجتمع.

يُعد العنف الإلكتروني من أبرز هذه التحديات، إذ يشكل تهديداً مباشراً للنساء في الفضاء الرقمي، ويتخذ أشكالاً متعددة، فهن يتعرضن للاستغلال عبر الإنترنت بأشكال مختلفة تشمل الاستغلال الجنسي والاتجار

بالبشر عبر المنصات الرقمية، إلى جانب الاحتيال المالي الذي يستهدف النساء بشكل خاص. كما تتعرض النساء والفتيات للملاحقة الإلكترونية، حيث يُرصد حسابهن ويتم إرسال رسائل تهديد أو مضايقة، ونشر معلومات شخصية بهدف الإضرار بهن، ما يولد شعوراً بالخوف والقلق والضغط النفسي المستمر. ويشمل التحرش الإلكتروني مجموعة واسعة من السلوكيات المسيئة مثل الرسائل الجنسية غير المرغوب فيها، التعليقات المسيئة أو التمييزية، والتنمر الإلكتروني. وقد كشف مسح العنف في فلسطين لعام 2019 أن نحو 10% من النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج (15–64 عاماً) تعرضن لشكل من أشكال العنف الإلكتروني عبر شبكات التواصل الاجتماعي، بينما بلغت نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف عبر الاتصالات 8%، سواء من خلال التهديد أو الابتزاز أو المضايقة.

وتواجه النساء والفتيات تحديات متزايدة تتعلق بانتهاك الخصوصية في الفضاء الرقمي، إذ تتعرض حساباتهن للاختراق وسرقة المعلومات والصور الخاصة ونشرها دون إذن، مما يترك آثاراً نفسية واجتماعية كبيرة. كما تستخدم الوسائل التكنولوجية للتشهير والابتزاز من خلال فبركة الصور أو نشر معلومات كاذبة تهدف للنيل من سمعتهن، أو الضغط عليهن مقابل عدم نشر محتوى حساس. وأظهر مسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين لعام 2023 تنامي حجم التهديدات الرقمية التي تستهدف النساء بشكل مباشر، إذ بلغت نسبة النساء اللواتي تعرضن لسرقة الهوية الرقمية 0.5%، أي أكثر من ضعف النسبة بين الذكور التي بلغت 0.2%. كما تعرضت 0.4% من النساء للتلاعب بالمستندات الرقمية مقابل 0.2% من الرجال. وفيما يتعلق بالاحتيال الرقمي، بلغت نسبة النساء اللواتي تعرّضن له 1.1% مقابل 0.8% بين الذكور، وهو ما يؤكد وجود نمط استهداف واضح للنساء، خاصة مع ضعف الوعي بالأمن السيبراني وقلة المعرفة بوسائل الوقاية الرقمية، إذ أظهرت نتائج المسح أن 15.5% من الإناث لا يعرفن ما إذا كانت أجهزتهن تحتوي على برامج حماية، مقارنة بـ 11.9% بين الذكور، ما يزيد من خطورة هذه التهديدات على النساء.

يلاحظ أيضاً انخفاض نسبة الإبلاغ عن حالات العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي بين النساء لتصل إلى 0.5% وفقاً لمسح 2023، وهي نسبة قد لا تعكس الواقع الفعلي بقدر ما تعكس الخوف من الوصمة أو الجهل بحقوقهن الرقمية. ونتيجة لذلك، تتعرض النساء لنمط خفي من العنف الإلكتروني الذي قد يشمل الابتزاز، أو التشهير، أو التهديد، دون وجود آليات فعالة للحماية أو المساءلة، ما يؤدي إلى آثار نفسية خطيرة مثل القلق والاكتئاب واضطرابات النوم وفقدان الثقة بالنفس والعزلة الاجتماعية، وقد يدفع بعضهن إلى الانتحار.

فيما يتعلق بالتشريعات، أدركت الحكومة الفلسطينية الحاجة إلى إصدار قوانين تنظم استخدام الفضاء الرقمي، فصدر قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني رقم (10) لسنة 2018 مع تعديلات بموجب القرار بقانون رقم (28) لسنة 2020، ليشكل خطوة أساسية في تنظيم الفضاء الرقمي ومواجهة الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت. وينص القانون في المادة 15 على تجريم استخدام الوسائل الإلكترونية مثل الإنترنت أو أي من تقنيات

المعلومات لتهديد شخص أو ابتزازه لإجباره على القيام بأمر ما أو الامتناع عن القيام به، حتى لو كان ذلك الفعل مشروعاً قانونيا، ويعاقب القانون الجاني بالحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين، بالإضافة إلى عقوبة أخرى بالحبس لمدة سنتين مع وقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ بعد انتهاء مدة السجن الفعلية، مع فرض غرامة مالية تتراوح بين 1000 و3000 دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة القانونية. وإذا كان التهديد يتضمن جريمة خطيرة أو مساساً بشرف الشخص، تكون العقوبة أشد، حيث تصل مدة الحبس الفعلي إلى سنتين وتضاف ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ لمدة خمس سنوات، مع غرامة مالية بين 5000 و10000 دينار أردني.

يعد هذا القانون أداة مهمة لتوفير بيئة رقمية آمنة تمكن النساء من استخدام التكنولوجيا بحرية وأمان، دون التعرض للعنف أو الابتزاز أو التشهير. ومن أجل تعزيز الحماية القانونية للنساء والفتيات، الا انه من المهم الإشارة الصريحة للنساء والفتيات كضحايا للعنف الإلكتروني، ووضع تعريفات قانونية دقيقة لمصطلحات مثل "المساس بالآداب العامة"، "خدش الحياء"، و"الابتزاز الرقمي"، منعاً لأي تأويلات قد تضر بحقوقهن وتحد من إنصافهن في مواجهة هذه الجرائم.

6. إنجازات الوزارة بمحور العنف المبني على النوع الاجتماعي

أولاً: مراجعة وتفعيل اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد المرأة

ثانياً: تطوير أدلة الإجراءات الموحدة ونظام التحويل الوطني

- **تطوير النسخة المحدثة من نظام التحويل الوطني** لضحايا العنف (NRS) مع دمج ملاحظات جميع الشركاء (الشرطة، الصحة، التنمية، القضاء).
- **ابداء رأي فني من قبل الإسكوا على الحزمة المتكاملة من الوثائق الفنية** الخاصة بنظام التحويل والرصد وخطة 1325 .
- **تطوير دليل إجراءات موحّد للحالات الخطرة** يشمل آليات التدخل، إدارة المخاطر، والتنسيق بين الجهات، مع إعداد مسودة أولى للدليل الفني.

ثالثاً: تعزيز عمل المرصد الوطني للعنف ضد المرأة

- **تفعيل المرصد الوطني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي** كمنصة وطنية لجمع البيانات وتحليلها

رابعاً: تعزيز خدمات مراكز الحماية وتنسيق الإحالة

- **مراجعة نظام مراكز حماية النساء المعنفات رقم (9) لسنة 2011** وإعداد تعديلات جوهرية لضمان حماية كريمة ومناسبة للناجيات.

خامساً: تدخلات الحماية والوقاية والمشاركة خلال العدوان والطوارئ

- **قيادة الاستجابة الوطنية لحماية النساء خلال حرب الإبادة الجماعية** عبر تقديم إحاطات رسمية لمجلس حقوق الإنسان والصليب الأحمر واللجان الأممية المعنية بالاختفاء القسري والاعتقال التعسفي ولجنة مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة.

- **دمج احتياجات النساء والفتيات في خطط التدخلات قصيرة وطويلة المدى** بما يشمل لجنة الأيتام، وإعادة الإعمار.

- **تنفيذ تدخلات حماية مباشرة في غزة** تشمل الترفيه للفتيات والنساء، دعم نفسي واجتماعي، وإسناد للمؤسسات النسوية المتضررة.

سادساً: تطوير السياسات الوطنية والأدوات القانونية لمناهضة العنف

- **مراجعة قوانين وسياسات وطنية من منظور النوع الاجتماعي** تشمل تطوير قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني، قانون الغرف التجارية، قانون البيئة، قانون المساعدة القانونية، وسياسات مكافحة الفساد.

- **إعداد أوراق موقف رسمية** حول العنف، الزواج المبكر، العنف الرقمي، وواقع النساء خلال العدوان.

سابعاً: تعزيز مشاركة النساء في اللجان الوطنية والقطاعية

- **إشراك النساء في اللجان القطاعية** حسب قرار مجلس الوزراء

- **إدماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط الوطنية ذات الصلة بإعادة الاعمار والإغاثة والاستجابة الانسانية**

- **رفع** صوت النساء الفلسطينيات في سياق جرائم الابادة، من جنيف إلى بغداد إلى العواصم العربية.